فلا منها متقرب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به
قرب من هذا الشخص واما قولك يقوم قرب به متعلق
باحد المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث
لابد له ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بمشتمل باحد لا على
التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بالوصف
منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله
هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب وما اجاب به
الهندي من ان القيام في هذه الاحداث اعتباري و
القيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي
فليس بشيء لان اطلاق الضارب مثلا ليس باعتباري
قيام الضرب بالفاعل فتامل قوله قال المصنف في شرحه
الخ المصنف في التعريف قوله وان يكون من قام به تمام المعنى
الموضوع له في اه فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل
المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا
فانه طاول اي هو غالبه بالطول فهو لمن قام به الحدث مع
زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه
ولو تجوزنا الا انا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم
ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والغرض صرح
في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق

ص ومنه

ومنه صح جعل التعريف منقوضا به قوله واسند اخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اه يرد عليهم ما
اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون
للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل
راث قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع
ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل
المثنى والمجموع من اسم الفاعل ونبهنا انه قال وما وضع
منه للمبالغة متضح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة
منها فراد اسم الفاعل وتنبيه الشارح للامرين فتكلف في
تطبيقه على ما ذكره فتفهم اخرجه مخرج التعسف كما ستري
قوله على زنة الفاعل قال المصنف به بمعنى لكثرة الثاني فلم يجعلوا
اسم الفعل والمستقبل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيدة
اختصاصه بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا
لكن لنا ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس الفعل
والمستقبل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات
اسم الفاعل باسم الصفات المشبهة لا الى الوزن كاسم الآلة
واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل

ص ومنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)